العمل من أجل تغيير الأولويات في الموازنة لصالح التعليم

دراسة حول "تحليل الموازنة المخصصة لوزارة التربية والتعليم في الأردن لعام 2010"

الشبكة العربية للتربية المدنيه

الباحث : خزامى رشيد

عمان – الاردن

17 نيسان 2010

مقدمة

يتضمن هذا التقرير بيانات تحليلية حول الإنفاق على التعليم في الأردن كما ظهر في الموازنة العامة لعام 2010. وتشمل البيانات النفقات الرأسمالية حسب البرامج والمشاريع المقررة لوزارة التربية والتعليم في هذه الموازنة.

إن تحليل الموازنة التطبيقي يمكن أن يساعد **أعضاء التحالف التربوي الوطني الأردني في** "الحملة الوطنية من أجل التعليم للجميع" على تنظيم تحركاً لتغيير أولويات الميزانيات الوطنية وزيادة الموارد المحلية وتخصيص مزيد من الأموال للتربية والتعليم.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحديد رؤية عامة للتحالف التربوي الوطني الأردني من أجل "التعليم للجميع" يتمثل بتذكير الحكومة بالتزامتها الدولية بجعل الإنفاق على التعليم ضمن أولوياتها وزيادة الموارد المحلية التي تخصص للتعليم. تحت شعار "التعليم مفتاح الحقوق".

المنهجية

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي لمدخلات الموازنة العامة للحكومة وموازنة وزارة التربية والتعليم وإلى مدى تحسن الحكومة في توجيه الميزانية لصالح التعليم.
وما مدى حُسن إستخدام الحكومة لميزانيتها لإحداث التغيير الذي يترجم هدف الحملة "التعليم للجميع" دون حدوث فجوة تحول دون تحقيق هذا الهدف.

واعتمدت الدراسة على:

- دراسة النفقات الرأسمالية حسب البرنامج والمشاريع لوزارة التربية والتعليم للسنوات 2008-2012
- دراسة نسبة الإنفاق لفصل وزارة التربية والتعليم من الناتج المحلي 2010.
- تقرير حول مخصصات قانون الموازنة العامة المؤقت لوزارة التربية والتعليم لعام 2010.
- دراسة مخصصات وزارة التربية من مجموع النفقات العامة 2009
- إحصاءات وزارة التربية حول عدد الطلاب في المملكة لعام 2009-2010

- التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع "السبيل إلى إنصاف المحرومين" منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم 2010
- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009
- تقرير أوضاع حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية، المركز الوطني لحقوق الإنسان 2009

العمل من أجل تغيير الأولويات في الموازنة لصالح التعليم

إن التقدم الذي تحقق منذ إعتماد أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية عام 2000 أدى إلى وصول الأردن إلى المرتبة 45 بين 122 دولة وذلك من حيث معدل الإلتحاق الصافي في التعليم الأساسي والتكافؤ القائم على النوع الإجتماعي ومعدلات البقاء في المدرسة، ومعدلات القراءه والكتابة بين البالغين وتحسين نوعية التعليم. ويعتبر الاردن من الدول التي حققت تقدما نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع.

تحديات التعليم في الأردن

1- الفقر، تم تحديد 13 من 73 منطقة كجيوب للفقر المدقع ومعظمهم من البادية التي تتسم بالفقر المزمن والأمية.
2- تحمل الأهالي للتكاليف الخفية للتعليم والتي تشكل ضغطا على ميزانية الاسرة.
3- المشاركة المتدنية في عمليات صنع القرارات التعليمية الهامة.
4- نقص في عدد المعلمين الذكور.
5- تدني مستوى رواتب المعلمين.

ويذكر أن هناك إنخفاض في الإيرادات الحكومية وتقليص الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي من 4.3% عام 2008 إلى 3.7% في عام 2009 إلى 3.2% في عام 2010، وتخفيض موازنة التربية والتعليم للنفقات الجاريه لعام 2010 بمقدار 28.955.100 مليون دينار عن 2009 وتخفيض النفقات الرأسماليه لعام 2010 بمقدار 50.367.300 مليون دينار عن 2009 بالرغم من إرتفاع عدد الطلبة من 1.222.753 في عام 2009 الى 1.624.546 في عام 2010 بزيادة قدرها 401.793 طالباً.

وهذا يعني أن هناك تخفيضاً للإنفاق على رواتب المعلمين وتدريبهم، وعلى البنية التحتية والمباني والإنشاءات للمدارس والبرامج التي تصل إلى أكثر الجماعات حرماناً. أن نتائج تحليل الموازنة يدفع منظمات المجتمع المدني ودعاة حقوق الإنسان الى دق ناقوس الخطر أن الضغوط الكبيرة على ميزانيات الحكومة سينعكس سلباً على النفقات التي تخصص للتعليم.

وكما نوهت مديرة اليونسكو في التقريرالعالمي لرصد التعليم للجميع "أن أول من يناله الضرر في أوقات الشّدة هم الأطفال وأن حرمانهم من التعليم وجه بارز من وجوه هذا الضرر".
و "أن خطة الإنعاش الإقتصادي وحماية الإنفاق العام يجب أن تُوجه إلى حماية المستضعفين والمحافظة على البنى الأساسية الحيوية للمجتمع وأن التعليم يجب أن يكون من بين الأولويات المستهدفة للإنفاق".

إذ أن فشل الحكومة في الإنفاق على التعليم يعني عدم الوفاء بإلتزاماتها، وأن التعليم يجب أن يقف في الصف الأول لبناء مجتمع يكافح عدم المساواة وتكافؤ الفرص.

صدر قانون الموازنة العامة لعام 2010 كقانون مؤقت بعجز يبلغ مقداره 1.2 بليون دينار عن العام الذي سبقة نتيجة للأزمة الإقتصادية التي أدت إلى تقليص النفقات على التعليم. حيث أظهرت البيانات المالية للإنفاق في موازنة التربية والتعليم انخفاضا واضحا حيث شكلت اجمالي النفقات المقدرة لوزارة التربية والتعليم 10.17% من إجمالي النفقات العامة والبالغه 5.5 مليار تقريبا.

ففي تحليلنا لموازنة 2010 لوزارة التربية والتعليم فقد شمل تخفيض النفقات في المجالات الهامة التالية:-

إنشاءات مختلفة وإضافات غرف صفية	
مقدر 2009	مقدر 2010
8.810.000	5.150.000
التغذية المدرسية	
مقدر 2009	مقدر 2010
16.700.000	4.900.000
تأثيث وتجهيزات الأبنية	
مقدر 2009	مقدر 2010
4.589.800	1.755.000

تطوير التعليم نحو الإقتصاد المعرفي[1]	
مقدر 2009	مقدر 2010
9.700.000	4.950.000

وقد تم تخفيض موازنة وزارة التربية حسب ما قدمته من تقدير المشاريع:-

النشاطات التربوية والإجتماعية[2]		
مقدر المشروع 2010	مقدر حسب القانون المؤقت للموازنة 2010	نسبة التخفيض
6.998.000	3.043.000	%56
التربية الخاصة[3]		
مقدر المشروع 2010	مقدر حسب القانون المؤقت للموازنة 2010	نسبة التخفيض
1.450.000	604.000	%58
رياض الأطفال		
مقدر المشروع2010	مقدر حسب القاتون المؤقت 2010	نسبة التخفيض
700.000	350.000	%50
التعليم الأساسي		
مقدر المشروع 2010	مقدر حسب قانون المؤقت للموازنة 2010	نسبة التخفيض
46.046.000	18.255.000	%60
التعليم الثانوي		
مقدر المشروع 2010	مقدر حسب القانون 2010	نسبة التخفيض
19.196.000	9.002.000	%53
التعليم المهني		
مقدر المشروع 2010	مقدر حسب القانون 2010	نسبة التخفيض
1.793.000	354.000	%80

هذا التحليل يعني أن هناك تخفيضاً على البنية التحتية للمدارس والأبنية والأنشطة والبرامج التي تصل إلى أكثر الجماعات حرماناً كبرنامج التغذية.

[1] يقصد بالاقتصاد المعرفي إعادة توجيه أهداف السياسة التربوية والاستراتيجية من خلال الحاكمية والتطوير الإداري، تقييم التعليم والمنهاج، دعم ومراجعة نوعية بيئات التعليم المادية، تنمية الطفولة المبكرة

[2] النشاطات التربوية والاجتماعية تشمل تجهيز المنشآت والصالات والأجهزة الرياضية والمخيمات الكشفية

[3] التربية الخاصة تشمل تجهيز وتأثيث غرف تربية خاصة وغرف الإعاقة العقلية واضطرابات النطق وانشاء مدرسة للطلبة المكفوفين في محافظة اربد

إن الإنتفاع بتكافؤ الفرص وهو حق من حقوق الإنسان شأنه في ذلك، شأن حق الجميع في الإنتفاع على قدم المساواة بالتعليم المدرسي بصرف النظر عن دخل الأسرة، وهي فروق تتأثر تأثراً كبيراً بنوع المدرسة التي يرتادها الطالب وبخلفيته الأسرية، وتضطلع الفروق بين المدارس بدور حاسم في تحديد مستوى النظام التعليمي، حيث هناك فروق كبيرة بين المدارس من حيث حجم الصفوف الدراسية والمواد والأجهزة التعليمية ومستوى تأهيل وتدريب المعلمين، والمعايير المتوافرة في المباني المدرسية.

إن تقليص النفقات سيزيد من أوجه التفاوت بين مستويات أداء الطلبة. وسيزداد عدد المدارس الأقل حظاً في وزارة التربية والتعليم، كما أن التخفيض على موازنة التعليم المهني قد يشكل تزايداً للبطالة بين الشباب. إذ أن التعليم المهني يعاني من ضآلة الموارد المالية التي يحتاجها تطوير التعليم المهني لتزويد الشباب بالمهارات اللازمة للنجاح في سوق العمل.

إن عدم النظر في الرواتب والأجور والعلاوت يسبب إنخفاضاً في معنويات المعلمين، كما أن عدم كفاية تدريبهم يضطر كثير منهم إلى مزاولة وظائف إضافية لسد النقص في مرتباتهم، فينبغى على الحكومة أن تعيد النظر في طروف المعلمين الاقتصادية والمعيشية وتحسين أوضاعهم.

التوصيات:

1. تذكير الحكومة بالتزامتها الدولية بجعل الإنفاق على التعليم ضمن أولوياتها.
2. زيادة الموارد المحلية التي تخصص للتعليم. تحت شعار "التعليم مفتاح الحقوق".
3. التشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني لتبادل الخبرات وتنفيذ برامج في مجال تطوير التعليم ومأسستها داخل الوزارة.
4. تشجيع الممولين والقطاع الخاص لتحمل المسؤولية المجتمعية والمساهمة في تمويل التعليم.